



وزارة الصيد والاقتصاد البحري  
Ministère des Pêches et  
de l'Economie Maritime

## بيان صحفي

22 أبريل 2022

أصدرت موريتانيا رسمياً في 22 أبريل 2022، تقريرها الثاني لمبادرة الشفافية في قطاع الصيد (FiTI) حول بيانات السنتين التقويميتين 2019 و 2020.

وفي الواقع، التزمت موريتانيا للأمانة العامة للمبادرة بنشر تقريرها الثاني عن مبادرة التجارة الحرة الذي يتضمن بيانات للسنتين التقويميتين 2019 و 2020، من أجل اللحاق بالركب والتقيد بمعيار المبادرة فيما يتعلق بمطلب إصدار تقارير سنوية.

ولإعداد هذا التقرير، قام الفريق الوطني المتعدد الأطراف لموريتانيا (GMM) لدى مبادرة الشفافية في قطاع الصيد FiTI بجمع المعلومات الخاصة بمتطلبات الشفافية الإثني عشر 12 لمعيار "فيتي" FiTI، والتي تم التطرق إلى المتطلبات الستة الأولى منها في أول تقرير FiTI في البلد سنة (2018).

ويسعى الفريق الوطني المتعدد الأطراف لمبادرة الشفافية في قطاع الصيد بموريتانيا من خلال هذا التقرير الثاني إلى دعم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل الرفع من مستوى الشفافية، وتمكين من فهم أفضل لطبيعة القطاع ومنافعه وتحدياته، وإصدار توصيات للحكومة والمساهمة في النقاش العام.

من جهة أخرى، يهدف هذا التقرير أيضا إلى إبراز الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال الشفافية والحكامة الرشيدة لقطاع الصيد، وإطلاع الأطراف المعنية الوطنية والدولية عليها.

ويتضمن هذا التقرير الكثير من المعلومات المتعلقة بعامي 2019 و 2020 التي لم تنشر من قبل وهي متوفرة الآن عبر الإنترنت. كما يتيح هذا التقرير للجمهور فرصة الحصول على معلومات أخرى غير منشورة تتعلق بترتيبات واتفاقيات الصيد الموقعة مع البلدان الأجنبية والمجموعات الأجنبية الخاصة، وعن حالة المخزون، وقائمة سفن الصيد الواسع النطاق، والرسوم المدفوعة، والمصيد، وقائمة مشاريع القطاع العام المرتبطة بقطاع الصيد، وجهود المبدولة لتطبيق القانون، والإعانات المخصصة للقطاع، والمساعدة الإنمائية الرسمية، من بين أمور أخرى.

ويغتنم وزير الصيد والاقتصاد البحري هذه السانحة ليقدم تهانيه الصادقة لأعضاء الفريق الوطني المتعدد الأطراف على هذا العمل الرائع. وأعرب عن شكره العميق لمبادرة الشفافية في قطاع الصيد (FiTI) والشراكة الإقليمية للحفاظ على المنطقة الساحلية والبحرية في غرب إفريقيا (PRCM)، على الدعم والمساندة التي قدموها باستمرار للجهود التي تبذلها موريتانيا من أجل الشفافية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري.



وزارة الصيد والاقتصاد البحري  
Ministère des Pêches et  
de l'Economie Maritime

وينشر التقرير وملخصه على الموقع الإلكتروني لوزارة الصيد والاقتصاد.  
[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/gmn-deuxieme-rapport-fiti-mauritanie-2019\\_2020\\_vf\\_20220322.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/gmn-deuxieme-rapport-fiti-mauritanie-2019_2020_vf_20220322.pdf)

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/gmn\\_resume-du-rapport-2019-2020\\_20220322\\_vf\\_version-validee-par-le-gmn.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/gmn_resume-du-rapport-2019-2020_20220322_vf_version-validee-par-le-gmn.pdf)

وللمزيد من المعلومات يرجى التواصل بوزارة الصيد والاقتصاد البحري لموريتانيا عبر البريد الإلكتروني  
[laminecam2000@yahoo.fr](mailto:laminecam2000@yahoo.fr)